جيش بيونغ يانغ يهدد بالدخول مجدداً إلى منطقة حدودية منزوعة السلاح

سول : كوريا الشمالية ستدفع الثمن إذا نفذت عملاً عسكرياً ضدنا

جيش كوريا الشمالية

عواصم – «وكالات» : قال الجيش الكوري الجنوبي في بيان أمس الأربعاء أن كوريا الشمالية «ستدفع الثمن» إذا نفذت عملاً عسكرياً ضد الجارة الجنوبية.

وجاء البيان الصادر عن هيئة الأركان المشتركة، بعد ساعات من قول كوريا الشمالية إنها ستعيد نشر قواتها في منطقة صناعية بين الكوريتين في بلدة كايسونج الحدودية وجبل كومجانغ السياحي المشترك على الساحل الشرقي، حسبما أفادت وكالة يونهاب للأنباء.

وجاء في البيان: «هذه التحركات تحبط عقدين من الجهود من جانب كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية لتحسين العلاقات بين الكوريتين والحفاظ على السلام في شبه الجزيرة الكورية. وإذا اتخذت كوريا الشمالية مثل هذه الخطوة فإنها ستدفع ثمن ذلك بالتأكيد».

وهدد الجيش الكوري الشمالي بالدخول مجدداً إلى منطقة حدودية تم نزع سلاحها سابقاً بموجب اتفاقية مع كوريا الجنوبية.

وذكرت هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي الكوري الثلاثاء في بيان نقلته وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية: «يراقب جيشنا عن كثب الوضع الحالي الذي تتحول فيه العلاقات بين الشمال والجنوب إلى أسوأ وأسوأ، وهو يعد نفسه تماما لتقديم ضمان عسكري أكيد لأي إجراءات خارجية يتخذها الحزب والحكومة».

وأضاف البيان أن الجيش يدرس خطة عمل لاتخاذ إجراءات لجعله يتقدم مجددا في المناطق التي تم نزع سلاحها بموجب اتفاقية بين الشمال والجنوب.

يأتي هذا الإعلان بعد أن أعلنت بيونغ يانغ في وقت سابق الثلاثاء أنها دمرت مكتب اتصال بين الكوريتين على أراضيها.

وتصاعدت حدة التوترات منذ أن تردد أن نشطاء كوريين جنوبيين ألقوا جواً ما يقرب من 50 ألف منشور دعائي في كوريا الشمالية.

وسعت مثل هذه الحملات بشكل عام إلى تشجيع الكوريين الشماليين على الإطاحة بالحكومة.

من ناحية أخرى هدد الجيش الكوري الشمالي بالدخول مجددا إلى منطقة حدودية تم نزع سلاحها سابقاً بموجب اتفاقية مع كوريا الجنوبية.

وذكرت هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي الكوري الثلاثاء في بيان نقلته وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية: «يراقب جيشنا عن كثب الوضع الحالي الذي تتحول فيه العلاقات بين الشمال والجنوب إلى أسوأ وأسوأ، وهو يعد نفسه تماما لتقديم ضمان عسكري أكيد لأي إجراءات خارجية يتخذها الحزب والحكومة».

وأضاف البيان أن الجيش يدرس خطة عمل لاتخاذ إجراءات لجعله يتقدم مجددا في المناطق التي تم نزع سلاحها بموجب اتفاقية بين الشمال والجنوب.

يأتي هذا الإعلان بعد أن أعلنت بيونغ يانغ في وقت سابق الثلاثاء أنها دمرت مكتب اتصال بين الكوريتين على أراضيها.

وتصاعدت حدة التوترات منذ أن تردد أن نشطاء كوريين جنوبيين ألقوا جواً ما يقرب من 50 ألف منشور دعائي في كوريا الشمالية.

وسعت مثل هذه الحملات بشكل عام إلى تشجيع الكوريين الشماليين على الإطاحة بالحكومة.

من جهة أخرى عرض وزير الوحدة الكوري الجنوبي كيم يون-تشول أمس الأربعاء، الاستقالة من منصبه لتحمل المسؤولية عن الفشل في إدارة العلاقات بين الكوريتين بشكل مستقر.

وقال الوزير كيم لوكالة الأنباء الكورية الجنوبية «يونهاب»، إنه عبر عن نيته الاستقالة إلى المكتب الرئاسي في وقت سابق من اليوم.

وذكر للصحافيين خلال مؤتمر صحفي تم ترتيبه على عجل «أشعر بالأسف إزاء الفشل في تلبية مطالب وتوقعات شعبنا من أجل السلام والازدهار في شبه الجزيرة الكورية».

وتراجعت العلاقات بين الكوريتين مؤخراً إلى أدنى نقطة منذ سنوات، حيث اتخذت كوريا الشمالية سلسلة من الخطوات الانتقامية ضد كوريا الجنوبية وهددت حتى بعمل عسكري في غضب بسبب إرسال النشطاء منشورات مناهضة لبيونغ يانغ عبر الحدود.

وفجر الشمال الثلاثاء مكتب اتصال المشترك بين الكوريتين في مدينة كيسونغ الحدودية، والذي تم إطلاقه بعد القمة بين الرئيس مون جيه-إن والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-أون في أبريل 2018 لتسهيل التبادل والتعاون عبر الحدود.

وفي وقت سابق من اليوم، زادت كوريا الشمالية من حدة التوتر أكثر، قائلة إنها رفضت عرض كوريا الجنوبية بإرسال مبعوثين خاصين وستعيد نشر قواتها إلى منطقتين تجاريتين بين الكوريتين بالقرب من الحدود.

يذكر أن الوزير كيم شغل منصبه لمدة سنة وشهرين منذ 8 أبريل 2019.

السجن 4 أعوام لرفعت الأسد ومصادرة 100 مليون دولار من أملاكه في فرنسا

رفعت الأسد

باريس – «وكالات» : قضت محكمة في باريس الأربعاء بسجن رفعت الأسد، عم الرئيس السوري بشار الأسد، 4 أعوام بعد إدانته بتبييض الأموال، واختلاس أموال من الحكومة السورية.

كما أمرت المحكمة بمصادرة العقارات التي يملكها رفعت الأسد في فرنسا، المقدرة بنحو 90 مليون يورو (100 مليون دولار).

ولم يمثل رفعت الأسد أمام المحكمة إذ نُقل إلى المستشفى في ديسمبر الماضي، بعد إصابته بنزيف داخلي.

الهند تتهم باكستان بـ «اختطاف وتعذيب» دبلوماسيين في إسلام أباد

«وكالات» : اتهمت الهند جارتها باكستان الثلاثاء بـ«اختطاف وتعذيب» اثنين من سفارتها في إسلام أباد، الأمر الذي وصفته بـ«انتهاك فادح لاتفاقية فيينا» حول العلاقات الدبلوماسية.

وأعلنت وزارة الخارجية الهندية في بيان «استدعاء القائم بالأعمال في سفارة باكستان حيدر شاه، وتقديم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة على اختطاف وتعذيب موظفين اثنين في سفارة الهند بإسلام أباد، من جانب أجهزة الأمن الباكستانية».

وحسب حكومة الهند، تعرض الدبلوماسيان «للاختطاف بالقوة، الاثنين في إسلام أباد حين كانا يستقلان سيارة لحقت بها «أضرار حادة» قبل «التحفظ عليهما بشكل غير قانوني طوال 10 ساعات» من قبل «أجهزة أمن» باكستانية.

وأطلق سراح الاثنان بعد «تدخل قوي» من السفارة والخارجية الهندية، طبقا للبيان الذي لم يفصح عن مزيد من التفاصيل.

وأكدت نيودلهي أن الدبلوماسيين «خضعا لتحقيقات، وتعذيب، واعتداءات جسدية تسببت لهما في إصابات خطيرة، وسُجلت لهما مقاطع فيديو وإجبارهما على الإقرار بالتهامات زائفة»، دون أن تحدد هذه التهم.

تتمات

إقرار «الاستبدال»

المالية ، بتعديل نسبة الاستقطاع من 10في المئة إلى 15في المئة.

ونص التعديل على أنه «يجوز لصاحب المعاش التقاعدي أن يطلب صرف ٧ أمثال من صافي المعاش التقاعدي على أن يكون السداد بواقع ١٥في المئة من صافي المعاش».

وثمن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تعاون سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، في إنجاز مجلس الأمة للقوانين والتشريعات التي أقرها المجلس.

وأكد الغانم في كلمة له خلال الجلسة ، أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لإنجاز القوانين التي تهم المواطنين ، قائلا : «لو لم نتعاون لما استطعنا أن ننجز كل هذه القوانين في الجلسة».

أضاف : إن الجلسة تعد إنجازا تاريخيا ، وتؤكد ما ذكرته بالسابق من أن العبرة ليس في عدد الجلسات التي تعقد ، إنما العبرة في النتائج التي نخرج بها من هذه الجلسات

وأكد أن كمية القوانين ونوعيتها التي خرجنا بها نحتاج إلى أشهر عديدة في الأوقات العادية لإنجازها ، واللجان عملت عليها خلال فترة التوقف عبر العديد من الاجتماعات لحل العديد من الخلافات.

أضاف : انجزنا المداولة الثانية لقوانين الإجراءات والمحاكمات الجزائية وهو التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية والباتة، والمرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بمخاصمة القضاة، والتوثيق، والتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاستبدال والقرض الحسن.

وقال إن قانون الاستبدال أمر وعدنا به إخواننا المتقاعدين الكبار وغيرهم ، الذين كانوا في أمس الحاجة لتخفيض هذه الفوائد الفاحشة التي تثقل كاهلهم ، والشكر موصول لأعضاء المجلس الذين تعاونوا لإنجاز هذا القانون والخروج به بموافقة الحكومة عن طريق التفاهم مع أخي سمو رئيس مجلس الوزراء

ورفع رئيس مجلس الأمة الجلسة على أن يتم الاستمرار بقرار مجلس الأمة السابق بتفويض مكتب المجلس تحديد موعد الجلسة المقبلة ، و«ذلك بناء على ما تقتضيه المعطيات المستقبلية بالتنسيق مع الحكومة».

من جهته أكد وزير المالية براك الشيتان ، أن إقرار مجلس الأمة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الخاص بتخفيض نسبة الخصم لصافي المعاش التقاعدي «القرض الحسن» ، يأتي حرصا على مصلحة المتقاعدين.

وذكر الشيتان أن تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ، كان يتضمن تخفيض نسبة الخصم إلى 10 في المئة ، بما يشكل كلفة على الصناديق التأمينية ، مبينا أن «رأي الحكومة كان الإبقاء على نسبة ال25 بالمئة».

أضاف أنه من باب التعاون وحرصا على مصلحة المتقاعدين تم التوافق على تخفيض نسبة الخصم إلى 15 بالمئة ، مؤكدا تعاون الحكومة «الجاد» مع مجلس الأمة في تيسير حياة المتقاعدين.

من ناحيته كشف وزير العدل فهد العفاسي أن تطبيق الإعلان الإلكتروني سيتم على مراحل تبدأ بالجهات الحكومية والشركات ثم الأفراد، مشيرًا إلى بدء التطبيق الفعلي على الحكومة والشركات بوجود 3000 شركة يتم إعلانها إلكترونيًا.

وقال العفاسي إن هذا المشروع يحقق هدفًا كبيرًا ويجعل التقاضي الإلكتروني هو الأصل ويضم التقاضي عن بعد ويحقق نقلة نوعية في هذا المجال.

على صعيد متصل أشاد عدد من نواب مجلس الأمة أمس بتعاون السلطتين خلال الجلسة والتي أفرزت إقرار تشريعات مهمة، مثمنين جهود رئيسا السلطتين في إحداث توافق وتقريب لوجهات النظر بين الحكومة والنواب.

واعتبر النواب في تصريحات متفرقة ان حزمة القوانين التي اقرها مجلس الأمة اليوم افرحت كل الشعب ، واعدين بإقرار المزيد من القوانين التي تصب في صالح المواطنين.

أمانة المجلس

وكان رئيس مجلس الأمة الغانم أعلن أنه تم الاشتباه بإصابة أحد النواب بفيروس كورونا المستجد ، طبقا لما أخبره به وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح.

ودعا الغانم في كلمة له قبل رفع جلسة المجلس التكميلية أمس جميع الأعضاء ، إلى الالتزام بالإجراءات والإرشادات التي ستصلهم من الأمانة العامة لمجلس الأمة المطلوب منهم اتباعها.

وكان النائب حمدان العازمي قال في تصريح صحفي أنه لاصحة لما يتداول بشأن إصابتي بفيروس «كورونا».

أضاف تم التأكد بعمل مسحة أظهرت النتيجة سلبية وعدم إصابتي بالمرض،وندعو الله عز وجل أن يمن على جميع المصابين بالشفاء العاجل.

الملا : اعتماد

حماية الوسط الرياضي.

وأشار إلى أن الاتحادات التي لديها لاعبون مؤاهلون الى دورة الالعاب الاولمبية «طوكيو 2020» ، أو التي تنافس على التأهل ستبدأ أولا في ممارسة التدريبات.

وأفاد أن اللاعب سيطبق هذه الارشادات الصحية منذ خروجه من المنزل وحتى وصوله الى صالة أو ملعب التدريب ، وهو ملزم بتطبيق هذه المعايير الصحية والوقائية لافتا الى أن موعد العودة هي مسؤولية الهيئات الرياضية دون تدخل من الهيئة.

وحول دخول منتسبي الاندية التي تخضع لعزل مناطقي جراء جائحة كورونا ، أوضح الملا أنه سيتم استخراج تصريح لمنتسبي هذه الاندية بالتعاون مع وزارة الداخلية لمزاولة التدريبات.

ولفت الى أن هناك لجنة رقابية داخل كل هيئة رياضية مهمتها التأكد من الالتزام بالاشتراطات الصحية والاسترشادية وترفع تقاريرها الى لجنة عليا لضمان تطبيق هذه المعايير ، مبينا انه في حال مخالفة هذه الهيئات الاشتراطات الصحية سيتم وقف التدريبات في المنشأة حرصا على سلامة الرياضيين.

من جانبه قال مدير إدارة الصحة العامة ، وممثل وزارة الصحة ا في اللجنة الدكتور فهد الغملاس ، إن الوزارة وضعت بروتوكولا صحيا مبنيا على أسس وارشادات قابلة للتطبيق لعودة النشاط الرياضي وتدريبات اللاعبين في الملاعب الكويتية ، تتماشى وخطة الدولة لعودة الحياة الطبيعية في البلاد والتي تنقسم الى عدة مراحل.

وأوضح الغملاس أنه روعي بهذه الارشادات تلبية معايير السلامة للرياضي ، ما ينعكس ايجابا على صحة المجتمع مشددا على ضرورة الالتزام بهذه الارشادات من قبل الاندية والاتحادات الرياضية وتطبيق معايير البروتوكول لضمان العودة التدريجية للرياضة التي هي جزء مهم في حياة المجتمع لاسيما الشباب.

وأكد حرص وزارة الصحة على دعم كافة جهات الدولة ومنها الرياضي لاعادة الحياة الطبيعية لكل مؤسسات الدولة ، معتبرا ان التحدي الكبير الان ضمان الالتزام بتطبيق هذه الارشادات.

بدوره ثمن أمين سر اللجنة الاولمبية الكويتية حسين المسلم ، قرار مجلس الوزراء بعودة مزاولة التدريبات قريبا للقطاع الرياضي الذي يعد من اكبر القطاعات في المجتمعات ومنها المجتمع الكويتي.

وأشار المسلم الى أن هذه الارشادات أرسلت لكافة الهيئات الرياضية في البلاد ، تمهيدا لاقرار هذه الجهات المواعيد التي تناسبهم وفق ظروفهم.

وقال إن الملاعب التي ستقام عليها التدريبات ستكون معقمة مع ضرورة تواجد المواد المعقمة في انحاء الملعب ، كما سيتم اجراء فحص الحرارة للاعبين والمدربين قبل بدء التدريبات.

أضاف أنه سيتم مراعاة التباعد الاجتماعي في التدريبات وهو أمر سهل في الالعاب الفردية غير القتالية ، فيما سيقسم الملعب في الألعاب الجماعية الى عدة اجزاء لاجراء التدريبات دون الالتحام على ان تبدأ التدريبات الاعتيادية لاحقا وفق تعليمات السلطات الصحية.

وذكر أنه سيتم تشكيل فريق عمل من اللجنة للتأكد من تطبيق الاندية والاتحادات الرياضية الارشادات الصحية التي تكتسب اهمية كبيرة في الحفاظ على صحة الرياضي والمجتمع ، معتبرا ان اتباع هذه الارشادات سيحد كثيرا من انتشار هذا الوباء في الوسط الرياضي.

وكان مجلس الوزراء وافق في اجتماعه الاثنين الماضي على عودة مزاولة التدريبات فقط والخاصة بالأنشطة الرياضية ، مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والمواعيد المحددة لمزاولة الأنشطة وفقا لمراحل خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية.

من جهة أخرى أسفر اجتماع مجلس إدارة اتحاد الكرة الكويتي الذي عقد برئاسة الشيخ أحمد اليوسف ، مساء أمس الأول عن اعتماد نظام دوري الدمج والدرجتين بالموسم القادم 2020-2021.

وأعلن الاتحاد عبر الموقع الرسمي أنه سيتم تطبيق الدمج بمشاركة الأندية الـ15 من دور واحد ، قبل أن يتم تصنيف الفرق بعدها إلى درجتين بتواجد 10 فرق بالقسم الممتاز و5 بالدرجة الأولى.

ويستكمل الدوري من قسمين لفرق الممتاز و4 أقسام لفرق الأولى.

كما قرر المجلس أن تقام بطولتا كأس الأمير وولي العهد بنظام خروج المغلوب من مباراة واحدة.

وعلى صعيد استكمال الموسم الجاري ، قرر المجلس تقديم موعد استئناف النشاط إلى 15 أغسطس القادم بعد مخاطبة اللجنة الثلاثية المشكلة من اللجنة الأولمبية وهيئة الرياضة ووزارة الصحة للحصول على موافقة وزارتي الصحة والداخلية.

إلى ذلك أعلن الاتحاد عن تأجيل الاجتماع التنسيقي الذي كان من المقرر أن يعقد بين الشيخ أحمد اليوسف رئيس مجلس الإدارة م. ع رؤساء الأندية حتى إشعار آخر.

وجاء تأجيل الاجتماع الذي كان مقررا أن يشهد تصويت الأندية أعضاء الجمعية العمومية على المقترحات الخاصة بعودة النشاط ونظام المسابقات بالموسم الجديد دون إبداء أي أسباب.

ويترقب الشارع الرياضي عقد الاجتماع لحسم ملف نشاط كرة القدم بالموسمين الجاري والقادم، لاسيما بعد موافقة مجلس الوزراء على عودة التدريبات مع دوران عجلة المنافسات مجددا بالمرحلة الخامسة وفقا لما هو معلن بخطة عودة الحياة بعد كورونا.

وكان النشاط الرياضي قد توقف بشكل كامل أواخر فبراير الماضي ، ضمن الجهود والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيرس كورونا.

«الصحة» : 575 إصابة

إثر اصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 306 حالات. كما أعلنت الوزارة عن بلوغ عدد حالات الشفاء من المرض 28896 حالة ، بعد تعافي 690 خلال الساعات ال24 الماضية.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي ، إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض ، من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لهم.

وأوضح السند أن حالات الإصابة ال575 السابقة تضمنت 317 حالة لمواطنين كويتيين ، بنسبة بلغت 13ر55 بالمئة ، و258 حالة لغير الكويتيين ، بنسبة بلغت 68ر44 بالمئة.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاؤوا بواقع 144 بمنطقة الأحمدي الصحية ، و139 بمنطقة الجهراء الصحية ، و128 بمنطقة الفروانية الصحية ، و96 بمنطقة حولي الصحية ، و68 بمنطقة العاصمة الصحية .

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد ذكر أنها جاءت على النحو التالي: 29 في منطقة القصر و28 في السالمية و27 في جليب الشيوخ و26 في سعد العبد الله و21 في الهيولة و19 في العبدلي.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 190 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8331 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من انهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية 51 شخصا بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغت 2885 مسحة مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ أكثر من 343027 ألف فحص.

«الداخلية» : خدمة

الخدمية بالمؤسسة الأمنية تسهيلا على المواطنين والمقيمين وتوفيرا للوقت والجهد وسرعة إنجاز المعاملات.

ودعت الوزارة جميع المستفيدين من هذه الخدمة الى سرعة التسجيل في موقع الوزارة ، واتباع الخطوات اللازمة لتحويل إقامات مكفوليهم من مؤقتة الى إقاماتهم الفعلية دون الحاجة لانتظار فتح إدارات شؤون الإقامة.

حكومة «الوفاق»

حاسما في مساعدة حكومة الوفاق الوطني ، على صد هجوم استمر 14 شهرا لقوات شرق ليبيا «الجيش الوطني الليبي» بقيادة خليفة حفتر ، والتي تساندها الإمارات وروسيا ومصر.

«قيصر» يستهدف

قانون قيصر، الذي سيتيح فرض عقوبات اقتصادية كبيرة على نظام الأسد وحلفائه.

كما أوضح أن الحزمة الأولى من العقوبات ستطال بشار الأسد وزوجته، بالإضافة إلى 39 كيانا وشخصا آخرين.

إلى ذلك، أكد أن حملة محاسبة النظام السوري على الفظائع التي ارتكبها بحق المدنيين مستمرة، بموجب قانون قيصر والأمر التنفيذي 13894، وذلك من أجل منعه من الحصول على العائدات المالية التي تدعم الفظائع المرتكبة بحق الشعب السوري.

وأشار بيان الخارجية الأميركية إلى أنه من ضمن الأسماء المستهدفة بالعقوبات، أحد ممولي فظائع الأسد محمد حمشو، بالإضافة إلى فرقة فاطميون الإيرانية.

كما ورد اسم ماهر الأسد مع فرقته الرابعة، والقياديين فيها، غسان علي بلال وسامر الدانة، ضمن لائحة المستهدفين.

إلى ذلك، تضمنت أسماء بشرى الأسد «شقيقة بشار»، ومنال الأسد، وأحمد صابر حمشو، وعمرو حمشو، وعلي حمشو، ورانيا الدباس، وسمية هامشو.

وختم بيان بومبيو مؤكداً أن هذه الحملة لمعاقبة رؤوس النظام ستستمر خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، لاستهداف الأفراد والشركات الداعمين للأسد والذين يعرقلون الحل السياسي السلمي للصراع، بحسب ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي 2254.

كما شدد على أن العقوبات لن تتوقف حتى يوقف الأسد ونظامه حربهما الوحشية التي لا داعي لها ضد الشعب السوري، ويوافق على حل سياسي للصراع، مضيفاً أن هذه الضغوط الاقتصادية والسياسية ستتواصل بالتعاون الكامل مع شركاء الولايات المتحدة الأوروبيين، الذين جددوا عقوباتهم ضد نظام الأسد منذ ثلاثة أسابيع لنفس الأسباب.

مقتل 20 جنديا

التي بدأت في وقت متأخر من ليلة الإثنين في منطقة لاداك.

يشار إلى أن الحادث لم يشهد أي إطلاق للنار.

وقال الجيش الهندي إن الجانبين تكبدا خسائر، وأكدت الصين وقوع الاشتباكات ولكنها لم تدل بأي معلومات أخرى.

وألمح التصريح الهندي إلى أن العسكريين الذين جرحوا «تعرضوا إلى درجات حرارة دون الصفر المئوي في المنطقة عالية الارتفاع».

يذكر أن هذا هو أول اشتباك دموي يقع بين الجانبين في المنطقة المتنازع عليها في كشمير منذ 45 عاما.

وقالت الهند إن الصين «حاولت تغيير الوضع القائم من جانب واحد»، أما بكين فقد اتهمت القوات الهندية «بمهاجمة العسكريين الصينيين».

وأجرى المسؤولون العسكريون من الجانبين لاحقا مفاوضات في مسعى لنزع فتيل الأزمة.

وقع الاشتباك في منطقة صخرية وعرة تقع في وادي غالوان ذي الموقع الاستراتيجي حيث يفصل إقليم التبت الصيني عن منطقة لاداك الهندية.

ويقول الإعلام الهندي إن الجنود على الجانبين اشتبكوا بالأيدي وإن البعض منهم مالوا جراء الضرب المبرح، وقالت إحدى الصحف الهندية إن بعض الجنود سقطوا في أحد الأنهار أو رموا فيه.

وقال الجيش الهندي أول الأمر إن ضابطا برتبة عقيد وجنديين قتلوا في الاشتباك، ولكنه أعلن لاحقا مقتل «17 عسكريا هنديا أثناء تأدية واجبهم»، مما رفع حصيلة القتلى إلى 20.

ويصر الجانبان على أنهما لم يتبادلا إطلاق النار منذ أربعة عقود، وقال الجيش الهندي يوم الثلاثاء إن الحادث الأخير «لم يشهد أي إطلاق للنار».

وقال أنوراغ سريفاستافا، الناطق باسم وزارة الخارجية الهندية، إن الاشتباك اندلع نتيجة «محاولة الجانب الصيني تغيير الوضع القائم في المنطقة الحدودية من جانب واحد».

ولم تؤكد الصين عدد الخسائر، ولكنها اتهمت الهند بانتهاك خط الحدود والعبور إلى الجانب الصيني.